

الكوفا

أو حالات الاسترجاع القيمي

سعيد بنگراد

انطلقت السيرانية*، وهي نظرية دالة في الاستعمالين العلمي والسياسي على "فن التوجيه والقيادة والمراقبة"، من مفهوم مركزي يختصر وحده القدرة التي تمتلكها المؤسسات على إعادة إنتاج نفسها والتحكم في دينامية البناء الاجتماعي واستيعابه ضمن آلياتها. فاستنادا إلى مبدأ "الاستعادة الدائمة" تستطيع "الأنساق" خلق حالة تماسك داخلي مستمد من طاقتها على الالتفاف على ما قد يتطور أو ينمو خارج قواعد بنائها.

ومن هذه الاستعادة اشتق مفهوم "الاسترجاع**" الذي يشير، ضمن هذه النظرية، إلى "السيرورة التي يستطيع داخلها الفعل المنجز آنيا التأثير في سبب وجوده في ارتباطه بنسق يبرره، فكل نتيجة تؤثر بشكل استرجاعي في سببها، وكل شيء يجب أن يُنظر إليه باعتبار بعده الدائري لا الخطي" (1). ووفق هذه السيرورة سيكون الوصول إلى النتيجة "أ"، مشروطا بتضمين الفعل مجموعة من العناصر يجب أن تقود إلى هذه النتيجة دون سواها، وهو ما يعني أن "المعلومات الخاصة بالفعل قيد الإنجاز هي التي تغذي النسق بشكل استرجاعي وتمكنه من تحقيق غاياته" (2). وهذا تكون النتيجة، في واقع الأمر، سابقة في الوجود على السبب.

فإذا كنا نستطيع، انطلاقا من هذا المفهوم دائما، قياس المسافات المحتملة بين قذيفة يلفظها مدفع أرضي، وبين طائرة تخلق في السماء، من خلال ضبط المدارات الممكنة بينهما، كان باستطاعتنا أيضا "التحكم" في السلوك الاجتماعي في كل مستوياته من خلال توجيه قبلي، ما يشبه البرمجة المسبقة التي يتحدد ضمنها كل شيء في حياة الأفراد والجماعات، الذوق والوجدان ومبررات الأحكام وردود الأفعال. يتعلق الأمر بشرط من شروط وجود السلطة ذاتها، فآليات التحكم عندها تتميز بما يكفي من المرونة لاستيعاب تناقضاتها الداخلية (ما يفرزه المجتمع من "ظواهر" يجب أن تُعالج ضمن قواعد النظام نفسه)، وتتميز بما يكفي من القوة لصد كل المؤثرات الخارجية (يتوفر النسق على كل ما يحصنه ضد العناصر التي تأتيه من خارجه).

إن وجود السلطة ليس شيئا آخر غير حالة التوازن هاته. ذلك أن "استباق الفعل"، استنادا إلى مفهوم الاسترجاع، يعد جزءا من الفعل المنجز نفسه. فإذا كان التطور قَدرا لا راد له، فإن التحكم فيه وتوجيهه أمر ممكن من خلال إسقاط حالات تُسهّم في تحديد مساراته المحتملة. بعبارة أخرى، يقتضي الاسترجاع ألا تمنع الفعل من التحقق، فهذه حالة صدامية قد لا نستطيع التحكم في نتائجها، بل علينا الدفع به إلى التحقق بما لا يشكك في الأسس القيمية التي انبنى عليها النظام، ببعديه السياسي والاجتماعي. ويدخل ضمن آليات الاستباق هاته كل البرامج الموجهة للعموم بالسمع والبصر والتلقين المباشر، بما فيها برامج المدرسة والجامعات وحلقات الذكر الديني والتربية الوطنية وصياغة الأخبار وتدوين الوقائع وسردها، وتدخل ضمنها أيضا، وبشكل صريح في هذا المستوى، كل التشريعات والقرارات السياسية المواكبة لحركية المجتمع وتحولاته.

ووفق هذا التصور يجب التعاطي مع أجهزة الدولة، الإيديولوجية والسياسية. فالأمني عندها تدبير للطارئ من الأحداث، أما حالات الاستعادة، فهي طبيعتها الأصلية. إن النظام لا يعطي "بغير حساب"، إنه يمنح دائما لكي يأخذ أكثر. وهذا السلوك لا يندرج ضمن تصريف ديمقراطي للاختلاف، بل هو جزء من لعبة سياسية "مشوشة" تتم داخل فضاء يشكو من خصائص حضاري، لم يستطع بلورة "ثوابت" هي الضمانة على التعدد والتنوع والاختلاف في السياسة والفكر والاختيارات السلوكية، الفردية والجماعية. ففي غياب هذه الثوابت، قد تصبح كل "التنازلات" مجرد مقايضة، أي آلية من آليات الاسترجاع الإيديولوجي، ما يمكن اعتباره محاولة دائمة لاحتواء التباشر الأولى للتحولات الاجتماعية والسياسية.

ونمط اشتغال هذه الآليات وحده قد يمكننا من الإحاطة بالمضمون الحقيقي لبعض الأنماط "الانتخابية" التي يصنفها الكثيرون، سلبا أو إيجابا، ضمن ممارسة "ديمقراطية من نوع خاص"، هي في واقع الأمر جواب تقني/عددي عن حالة "تطور محجوز" داخل مجتمع متعدد

الإيقاعات والمظاهر وعاجز، نتيجة لذلك، عن احتواء كل حالات تخلفه وتقدمه. وتمثل هذه الممارسة في بعض "التدابير التشريعية" التي تتمكن بفضلها فئة ما، أو نوع اجتماعي الحصول على تمثيلية سياسية داخل المؤسسات خارج الآليات المباشرة للممارسة الديمقراطية، ما يشبه "المحاصصة" التي لا تختلف في جوهرها عن كل أشكال المحاصصات الموجهة نحو الحفاظ على مكاسب تخص طائفة دينية أو مذهبية أو أقلية عرقية.

ونقصد بهذه التدابير ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية الجديدة "الكوتا"، وهي الحصة المعلومة من المقاعد البرلمانية التي حُصصت للنساء في مرحلة أولى، وامتدت لتشمل في مرحلة ثانية، فئة "الشباب"، وقد تزداد اتساعا لتشمل فئات أخرى لا أحد يعلم بعددها سوى العارفين بأسرار التقطيع الانتخابي، ما يعود في ذلك إلى تحديد عدد الدوائر وما يُصنف ضمن مكاسب التوافقات السياسية في الوقت ذاته. وهو ما يفسر، في جزء منه على الأقل، المعارك والمؤامرات والمؤامرات المضادة والدسائس التي رافقت تشكيل اللوائح عند جميع الفرقاء المتنافسين، مما انزاح بالتمثيلية، في الكثير من الحالات، عن طابعها "النوعي" أو "الفئوي"، لكي تصبح تعبيراً عن حالات إحباط عند من أعياهم انتظار ثورة لم تأت، أو من يبحثون عن ربح شخصي سريع لا يكلف الكثير من التضحيات، ولا يستدعي جهداً كبيراً من النضال، في الوقت ذاته.

لذلك قد تبدو هذه الكوتا آتياً، في حالة المرأة، إحقاقاً لحق ضاع يجب استرداده، ولكنها لا يمكن أن تكون، على المدى البعيد، حلاً سياسياً لمعضلة ثقافية/حضارية. وأمر ذلك بيّن، فهي لا تعد جزءاً من مشروع سياسي موحد، بل تُعبر عن شكل تواصل لا يستشرف أفقاً جديداً، وإنما يعيد رسم خريطة السائد القيمي بكل تناقضاته. ففي جميع هذه الحالات، تقوم القاعدة الانتخابية على التمثيل الفئوي/العددي وليس السياسي.

ووفق هذه الشروط، يمكن أن تصبح الكوتا، في غياب مشروع سياسي مضاد يتطور خارج مشروع السلطة، مجرد ترميم سياسي لوضع محتل، هناك داخل النظام وخارجه من لا يرغب في تصحيحه؛ وربما تتحول، على مستوى التشخيص الديمقراطي الشامل، إلى عائق فعلي أمام تطور موضوعي ينبع من قلب التاريخ، ويسير نحو إرساء قواعد مساواة حقيقية يجب أن تخرق آثارها الفضاء الاجتماعي كله. وهو ما يعني أن الكوتا هي، بالصریح الواضح، طريقة جديدة في تدبير الصراع السياسي خارج الفضاء العمومي، وخارج حالات الاصطدامات المحتملة. أو بصيغة أخرى، إنها ليست ترسيماً قانونياً وتشريعياً لتقدم حقيقي يشمل المجتمع كله، بل "مقايضة" تتم، في الكثير من الوضعيات التمثيلية، على حساب المُمثّلين أنفسهم.

وقد يكون أمر كوتا الشباب من طبيعة أخرى. فهؤلاء لا يمثلون مصالح قارة، ولا يصعدون عن وعي موحد، ولا يشكلون كتلة انتخابية منسجمة: فهل تشمل "فئة الشباب" الذكر والأنثى؟ أم أن الشباب في العرف السياسي الجديد "فئة ذكورية" مخصصة يجب أن تُعامل كما تُعامل النساء؟ إن المرأة "نوع" قار، أما "الشباب" فمرحلة عمرية عارضة، لا تتمتع بأية خصوصية: نزل آلاف من الشباب إلى الشارع بعضهم يطالب "بدكتاتورية البروليتاريا"، وبعضهم يطالب بإقامة دولة تيوقراطية لا تؤمن بالديموقراطية في السر وفي العلن؛ للمرأة مطالب حضارية معروفة، لعل أبرزها استعادة كرامة أهدرت على مر التاريخ، أما الشباب فلا يمكن تحديد سقف سياسي أو إيديولوجي يجمع بينهم.

لذلك، قد يصنف أمر التمثيلية الخاصة في حالتهم، ظاهرياً، ضمن العبث السياسي، لأن التمثيل الفئوي هو نقيض الممارسة الديمقراطية في الدولة الحديثة، ولكنه يُعد من جهة أخرى، استناداً إلى مفهوم "الاسترجاع"، محاولة لاستيعاب المشوش ضمن المؤسسة، تلك المظلة التي نستطيع تحتها إعادة إنتاج القيم القديمة، ومن خلالها نستعيد المنشق والمنفلت. إن الاسترجاع يتم فيها على مستويين: مستوى خاص يتم داخله ضبط العلاقة بين الحزب وشبيخته: عوض إرساء ديمقراطية داخلية تقوم على تبادل يشمل الأفكار والتصورات، هناك الريع الحزبي القائم على الولاء، الذي هو بوابة التوالد الذاتي للسائد والمألوف والمتوارث، إنه نقل بسيط لخبرة تتم خارج إمكانات التجاذب بين الأجيال؛ ومستوى عام يتم داخله التحكم في الطاقة الشبائية وتوجيهها. فمن خلال هذه التمثيلية تُنقل المعركة من الشارع إلى المؤسسة:

الشارع مفتوح على كل الاحتمالات، أما قبة البرلمان فلها ضوابط، وهي بؤرة للمصالح أيضا. وفي الحالتين معا تُمتص الطاقة النضالية الخلاقة للشباب ويتم تصريفها بشكل هادئ.

ففي غياب "الثوابت" (الثوابت الحقيقية، أي تلك التي قامت عليها الدولة الحديثة)، كل شيء محتمل ورهينُ الطريقة التي يتم بها تدبير تناقضات السياسة والاجتماع. فقد يرضي هذا النمط التمثيلي "نخبة سياسية" طامحة إلى تمثيل يستوعب الكتلة الاجتماعية في تنوعها وغناها، ولكنه سيكون في الوقت ذاته أداة تُستعمل في توجيه كل التناقضات السياسية واستيعابها ضمن مشروع خاص، هو مشروع المؤسسة بمفهومها التقليدي، خارج سيرورة التاريخ وضدا عليها في الكثير من الحالات. إنه إجهاض حقيقي للتطور، أو هو رغبة في تفادي وقوعه. فالاستعجال السياسي "للحادثة" شبيه ب"الطلق" المزيف، إنه يكتفي بإشاعة "التحديث" في الفضاء العمومي، ولكنه يستوعب قيم "الحادثة" ضمن مؤسسات يستفيد منها بعض الحداثيين على حساب الحداثة ذاتها. وهو ما يفسر إمكانية بروز جزر حدائثة صغيرة وسط محيطات من الجهل والفقر والتخلف.

يتعلق الأمر إذن، استنادا إلى مفهوم "الاسترجاع" دائما، بمحاولة لاستباق الفعل التاريخي وإفراغه من محتواه الديمقراطي، تماما كما تستبِق القذيفة الطائرة في السماء من خلال ضبط مدار مثالي يستوعب، في لحظة واحدة، سرعة الطائرة وسرعة القذيفة. يتم في الحالة الأولى، إجهاض الحركية الاجتماعية وتحويلها عن مسارها الحقيقي، ويستطيع المدفع الأرضي، في الحالة الثانية، تحديد موقع خاص ضمن مدار مثالي هو حاصل المعلومات التي يُزود بها. وفي الحالتين معا لا تتحدد النتيجة السياسية باعتبارها حاصل فعل نضالي، بل تصيح هي ذاتها ما يتحكم في طبيعة هذا الفعل، وهي ما يحدد مردوديته بشكل مسبق.

قد تكون الكوطا، من هذه الزاوية، إقرارا "حضاريا" بالتخلف، أو هي رشوة، أي آلية مركزية في التحايل على التطور الطبيعي للبنى الاجتماعية وقدرتها على إفراز ما يكفي من الغطاء القانوني لاستيعاب عناصر التجديد فيها. تماما كما هو الاحتفاء بنوع تواصل جديد ينادي باستعمال الدارجة لمخاطبة الشعب لتفشي الأمية في أوساطه: إنها صيغة مثلى لتعميم الجهل .

هوامش

* - السرانية: cybernétique وتنسب إلى نوربيرت فيينر (1894 - 1964) عالم الرياضيات الأمريكي.

**- rétroaction أو feedback

1 - 15 : La nouvelle communication , textes recueillis et présentés par Yves Winkin p

2- نفسه ص16